الجمعية العامة الدورة الحادية والستون
البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/61/L.2)]

١/٦١ - إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الحادية والستين المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير اجتماع الخبراء التحضيري المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١) المعقود في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦،

وإذ تلاحظ مع التقدير المساهمة التي قدمتها أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وكذلك المنظمات غير الحكومية، إلى عملية استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل^(٢)،

تعتمد الإعلان التالي:

إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الحادية والستين المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

نحن رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المشاركين في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل

(١) A/61/323.

(٢) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١)، المعقود في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦:

- ١ - نلتزم من جديد بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وذلك بإحراز تقدم نحو الأهداف الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق السلام والتنمية من خلال تحسين نوعية حياة الشعوب في أقل البلدان نمواً وتعزيز قدراتها على بناء مستقبل أفضل لها وتنمية بلدانها، على النحو الذي تم الالتزام به في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛
- ٢ - نؤكد من جديد أن برنامج العمل يشكل إطار عمل أساسياً من أجل إقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً؛
- ٣ - نؤكد من جديد أيضاً أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية في أقل البلدان نمواً تقع على عاتق تلك البلدان نفسها، إلا أنه يتعين أن تحظى جهودها بدعم دولي ملموس وكبير من قبل الحكومات والمنظمات الدولية بروح من المسؤولية المشتركة عن طريق إقامة شراكات حقيقية، بما في ذلك إقامة الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- ٤ - ندعم استراتيجية الانتقال السلس الموضوعية من أجل رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، وفي هذا الصدد، نؤكد على الحاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي الدعم اللازم لرفع أسماء أقل البلدان نمواً من القائمة بهدف تحاشي تعطيل مشاريعها وبرامجها الإنمائية وإفساح المجال لها لمواصلة مسيرتها الإنمائية؛
- ٥ - نؤكد أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن تحقيقها بفعالية في أقل البلدان نمواً عن طريق العمل، بوجه خاص، على الوفاء بالالتزامات السبعة لبرنامج العمل في الوقت المناسب؛
- ٦ - نلاحظ أن برنامج العمل أحرز، منذ اعتماده، بعض التقدم في تنفيذه، فيما لا تزال الحالة الاقتصادية الاجتماعية بصفة عامة في أقل البلدان نمواً محفوفة بالخطر؛
- ٧ - نؤكد أنه، في ضوء الاتجاهات الراهنة، من غير المرجح أن يحقق العديد من أقل البلدان نمواً الغايات والأهداف التي حددها برنامج العمل؛
- ٨ - نؤكد، مع ذلك، على أن العديد من أقل البلدان نمواً، بدعم من شركائها في التنمية، قد أحرزت، رغم العديد من الصعوبات، إنجازات هامة عن طريق القيام بإصلاحات واسعة النطاق وبعيدة المدى؛

٩ - نقر بالجهود الهامة التي يبذلها الشركاء في التنمية في تنفيذ برنامج العمل، ونقر أيضا بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تنفيذ برنامج العمل، وبخاصة في مجال القضاء على الفقر، وندرك أن الحالة في أقل البلدان نموا تتطلب اهتماما متواصلا؛

١٠ - ندرك أهمية تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل في الوقت المناسب، وفي هذا الصدد، نرحب بوضع استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٣)، بوصفها مبادرة تقودها أقل البلدان نموا وتمسك بزمام أمورها؛

١١ - نرحب بالتدابير التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكذلك المنظمات المتعددة الأطراف لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونهيب بها مواصلة تعزيز مواردها وجهودها من أجل بناء القدرات وتحقيق التنمية في أقل البلدان نموا، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا؛

١٢ - نهيب بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها مواصلة تقديم المساعدة في تنفيذ برنامج العمل، مع الأخذ في الاعتبار نتائج استعراض منتصف المدة العالمي الشامل؛

١٣ - ندعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مواصلة كفالة القيام بالاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج العمل، مع الأخذ في الاعتبار الإنجازات الملموسة الممكن تحديدها كليا التي تمت بفضل تحقيق الأهداف المتفق عليها.

الجلسة العامة ٩

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦